مقالة

بسم الله الرحمن الرحيم

صراع الغرب على اليمن بين مؤتمري جنيف والرياض

حددت الأمم المتحدة ثلاثة مرتكزات لمؤتمر الحوار الوطني الذي سيعقد برعايتها في جنيف يوم الثامن والعشرين من أيار/مايو الحالي، وهي المبادرة الخليجية ومخرجات الحوار الوطني، وقرارات مجلس الأمن الدولي، مشددة على أن لا تعارض بين المؤتمر الأممي و«مؤتمر إنقاذ اليمن» الذي استضافته الرياض قبل يومين، وذلك خلال مؤتمر صحافي للمبعوث الأممي الخاص إلى اليمن إسماعيل ولد الشيخ أحمد مع نائب الأمين العام للجامعة العربية أحمد بن حلي.

وفي الوقت ذاته استبق التحالف الإقليمي الذي تقوده السعودية انعقاد مؤتمر جنيف بتكثيف الضربات الجوية على اليمن، لتبرز مؤشرات إيجابية من الرياض وطهران بشأن المؤتمر الأممي، برغم الشروط التي حددها الطرفان لنجاح هذا المؤتمر، وفي الوقت الذي أكد فيه المبعوث الأممي على حضور جميع الأطراف اليمنية بقوله: «لقد دعونا كل الأطراف اليمنية إلى هذا الاجتماع، ولدينا إشارات إيجابية منها بالحضور» نجد الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي يبلغ الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون بأن التطورات الحالية في اليمن لا تساعد على مشاركة حكومته في مؤتمر جنيف وأنه لن يشارك في مؤتمر جنيف قبل تنفيذ القرار الأممي ٢٢١٦، وكذلك ما أعرب عنه نائب الرئيس خالد بحاح عن اعتقاده بأن الحكومة ستجلس في نهاية الأمر إلى طاولة المفاوضات مع الحوثيين، لكن لن يتم الأمر إلا إذا التزمت الجماعة بالقرار الأممي ذاته، حيث يلزم القرار الأممي ٢٢١٦ الحوثيين وحليفهم علي عبد الله صالح بسرعة الانسحاب من المدن التي يسيطرون عليها وتسليم الأسلحة الثقيلة للدولة.

لقد أتت تصريحات الرئيس اليمني ونائبه منافيةً للواقع على الأرض فبينما هادي وبحاح يشترطان انسحاب الحوثيين من المدن التي يسيطرون عليها وتسليم الأسلحة الثقيلة للدولة لحضور المؤتمر، إذا بالحوثيين يزيد تمددهم على الأرض ويستولون على أسلحة ومعدات الجيش بمختلف أنواعها، ثم أين هذه الدولة التي تستلم هذه الأسلحة والمعدات؟!!!

إن دعوة الأمم المتحدة للأطراف المحلية في اليمن وكذلك الإقليمية لحضور مؤتمر جنيف خدمةً لأمريكا صاحبة النفوذ العالمي قد جاءت لتوجه صفعةً قويةً للأطراف المتحاورة ومن ورائهم بريطانيا في مؤتمر الرياض الذي انعقد في الفترة ١٧-١٩ أيار/مايو ٢٠١٥م في العاصمة السعودية والذي يهدف إلى استعادة الدولة اليمنية وتنفيذ مخرجات الحوار بمرجعية الحوار الوطني وهي المبادرة الخليجية وقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٢٢١٦ الصادر تحت البند السابع، ملغين بذلك اتفاق السلم والشراكة الذي يتمسك به الحوثيون الذي وقعته الأطراف السياسية ومنها

الرئيس هادي برعاية جمال بن عمر مبعوث الأمم المتحدة وتحت تهديد سلاح الحوثيين لتكون لهم شرعية المشاركة في السلطة وليكن بديلاً عن المبادرة الخليجية.

يا أهل الإيمان والحكمة: إن ما يحدث الآن ليبرهن جليًا لكل ذي عقل أن الصراع على بلدكم دولي وبأدواتٍ إقليميةٍ ومحلية من أبناء جلدتكم ومعتنقين عقيدتكم، وذلك من أجل السيطرة على ثرواتكم، وإن افتعال القتال بينكم ليس إلا لتمزيقكم وتفريقكم وصرفكم عن العمل لجمع كلمتكم، وحل مشاكلكم فيما بينكم على أساس الإسلام، كما أنه ليثبت لكم أن حكامكم ليسوا إلا دُمىً يحركها الغرب كيف يشاء وأنه لا حول لهم ولا قوة ولو تبجحوا على كراسيهم المعوجة بالخطابات الرنانة التي تلهب مشاعركم لتحقيق مصالح أسيادهم من خلالكم، اعلموا أن الغرب قد أعطى لنفسه الحق بأن يكون في كل قضيةٍ هو المدعي والمحامي وهو في الوقت نفسه القاضي بل والمنفذ للحكم ولسنا إلا مدعىً عليهم دائماً وليس لنا حق الكلام. إن الأمم المتحدة ومؤتمرات جنيف أوصلت أهل سوريا إلى ما هم عليه فهل يراد بكم ما يراد بسوريا؟!!

يا أهلنا في بلد الإيمان والحكمة: متى تعون على ما يحاك ضدكم من مؤامرات تدفعون ثمنها من دمائكم وأموالكم وأعراضكم وضنك عيشكم وخوف وهلع نسائكم وأطفالكم؟!! متى تعملون لما يرضي ربكم عنكم لتطبيق شرع خالقكم ومدبر أمركم من خلال إقامة دولة العزة والتمكين، دولة الخلافة على منهاج النبوة، تطبق أحكام وأنظمة عقيدتكم عليكم، وتحملون من خلالها الإسلام رسالة نور وهداية ورحمة للعالمين بالدعوة والجهاد؟!!!، ها هو حزب التحرير لهذا الأمر مادًّا يده مخلصًا إليكم للعمل معه لما فيه سعادة وخير الدارين.

﴿يَا قَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ وَآمِنُوا بِهِ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ وَيُجِرْكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾

كتبه لإذاعة المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

عبد الله علي القاضي

عضو المكتب الاعلامي لحزب التحرير في ولاية اليمن